

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر 1990-2019.

The impact of Foreign Direct Investment on poverty in Algeria 1990-2019

بوعبد الله مسعود¹، بارودي نعيمة²¹ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- ، messaoud.bouabdallah@univ-tlemcen.dz² جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- ، naimabaroudi21@gmail.com

النشر: 2022/06/ 30

القبول: 2022/06/ 22

الاستلام: 2022/03/ 22

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019 ، حيث استخدمت المتغيرات الآتية : الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ومعدل الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل الفقر في الجزائر، وذلك على المدى الطويل باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي معنوي جد ضعيف على معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر ؛ الفقر؛ الجزائر؛ نموذج ARDL

رموز JEL: XN1، XN2.

Abstract:

The research paper aimed to study the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Poverty in Algeria during the period 1990 to 2019, where the following variables were used: Foreign Direct Investment, Inflation Rate, Trade Openness rate and Per Capita GDP as an indicator for Poverty rate in Algeria. In the long term using the Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) model. The results the study concluded that foreign direct investment had a very weak positive and significant impact on poverty rates in Algeria during the study period.

Keywords: Foreign Direct Investment; Poverty; Algeria; ARDL model.**(JEL) Classification :** XN2 ،XN1.

1. مقدمة:

لقد أصبح العالم قرية صغيرة كما قال توماس فريدمان في كتابه العالم مسطح؛ تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين (The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century) حيث يتطرق الكتاب لموضوع العولمة، وهو لا يقصد بسطحية الأرض كطبيعة جغرافية بل عالم بدون حواجز وبدون حدود، وذلك بسبب تأثير العولمة على كل الشعوب في العالم، وقد عدد في هذا الكتاب عشرة قوى أو متغيرات والتي جعلت هذا العالم كما يقول، وتعتبر عملية إخراج الأنشطة Outsourcing ونقل الأنشطة إلى الخارج

* المؤلف المراسل

Offshoring واللذان صنفهما في المركز الخامس والسادس على التوالي إثنان من أهم هذه القوى والتي تعبر عن تنامي حركة التجارة الدولية.

وقد مكنت الاستعانة بمصادر خارجية الشركات خاصة الشركات المتعددة الجنسيات MNCs من تقسيم أنشطة الخدمة والتصنيع إلى مكونات يمكن التعاقد عليها من الباطن وتنفيذها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، كما مكن النقل الداخلي لتصنيع الشركة أو العمليات الأخرى إلى أرض أجنبية الاستفادة من العمليات الأقل تكلفة هناك، وهذا ما أدى إلى تنامي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم خاصة في بداية الألفية الجديدة، وهو ما أدى في الأخير إلى زيادة توسع هذه الشركات وازدياد نفوذها على المستوى العالمي، ولقد اختلفت أهداف وآمال الدول في الحصول على أفضل حصة من هذه الحركة واجتذاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب وبخاصة الدول النامية التي كانت ترغب بمزيد من المساهمة في حركة التجارة العالمية والإستفادة أكثر من المميزات التي تحملها هذه الاستثمارات وكذا التخفيف من الآثار السلبية لهذا الانفتاح، ولعل أحد أهم هذه الأهداف كان الحد من مستويات الفقر المرتفعة بهذه البلدان أو التخفيف من وطئتها قدر الإمكان.

لكن ومع بداية العام 2020 شهد العالم جائحة ما يسمى جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي كانت لها العديد من الآثار السلبية على العديد من المجالات ولا يزال العالم يحصد تبعاتها إلى اليوم فحسب تقرير الفقر والرخاء المشترك للعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، فإنه من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر المدقع في العالم لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، كما تتضمن تأثيرات الجائحة إلى أن ما يتراوح بين 88 مليوناً و115 مليون شخص سيسقطون في براثن الفقر المدقع، ليصل مجموعهم إلى ما بين 703 ملايين و729 مليون شخص، وبحسب تقرير الاستثمار العالمي WIR لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فقد تضررت التدفقات العالمية بشدة من جراء الجائحة ففي عام 2020، انخفضت بمقدار الثلث لتصل إلى تريليون دولار، بعد أن بلغت 1,5 تريليون دولار في العام السابق وهو ما يقل كثيراً عن المعدل الأدنى الذي وصلته بعد الأزمة المالية التي شهدتها العالم قبل عقد من الزمان.

1. الإشكالية البحثية:

وتبعا لما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

ما هو حجم التأثير الذي تخلفه الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر في الجزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية سنقوم بعمل دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 - 2017. ومن خلال الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو حجم تأثير تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر على المدى الطويل؟
- ما هو حجم تأثير تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر على المدى القصير؟

2.1. فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- ليس هناك أي تأثير لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر على المدى الطويل؟
- هناك تأثير قوي ومعنوي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر على المدى القصير؟

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية وهو تأثير حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر ، بعد أن شهدت هذه الحركة تناميا متسارعا مع بداية القرن الجديد، وزيادة سعي الدول النامية إلى توسيع حصتها من هذه الاستثمارات سعيا منها لتحقيق أكبر استفادة منها وتخفيف آثارها السلبية ما أمكن.

4.1. أهداف الدراسة:

كما تهدف الدراسة الى الإطلاع على حجم التأثير الذي تلعبه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات الفقر في الجزائر، خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

وتنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين هما المحور النظري الذي سنتناول فيه الدراسات السابقة إلى جانب الإطار النظري لكل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الفقر في الجزائر إلى جانب المحور التطبيقي والذي سنتناول فيه الدراسة القياسية لتأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في الجزائر.

2. الدراسات السابقة:

لقد تم أخذ عينة من الدراسات السابقة والتي يرى الباحثان أنها ترتبط ارتباطا وثيقا مع موضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات ما قد درس تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دولة واحدة من الدول ومنها من قام

بدراسة عينة من الدول، كما تم الاستعانة بأحدث الدراسات وتم ترتيبها وفقا للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:

1.2 دراسة Ashraf Abdelaal Mahmoud 2010 بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية المحلية والعمالة والتخفيف من حدة الفقر" وعالج الباحثان إشكالية ما إذا كان تطوير الأسواق المالية المحلية مهما في تحفيز التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية المحلية على العمالة والفقر لـ 62 دولة بين مرتفعة ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل وقد استعان بالمتغيرات الآتية: صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر/الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المتعلقة بالقطاع البنكي وهي الائتمان الخاص عن طريق إيداع أموال البنوك في الناتج المحلي الإجمالي، و الائتمان الخاص عن طريق إيداع الأموال والمصارف المالية الأخرى، ومؤشر إيداع أموال البنوك في الأصول المالية الإجمالية، والمتغيرات المتعلقة بالأسواق المالية وهي إجمالي قيمة سوق الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رسملة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا باستخدام نماذج Panel خلال الفترة 1996-2007، وكانت نتائج الدراسة كالآتي:

- لا توجد آلية بسيطة لتحقيق مستوى منخفض من الفقر والاستثمار الأجنبي المباشر ليس في حد ذاته علاجاً شاملاً ، ولكن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى يمكن أن يظهر كأداة للاستفادة من هذا التكامل من حيث العمالة وتوليد الدخل وتخفيف حدة الفقر في البلدان الفقيرة، كما أن نقص المعرفة البشرية المتراكمة وتطوير الأسواق المالية المحلية ، على وجه الخصوص يمكن أن يحد سلباً من قدرة الاقتصاد على استيعاب الفوائد المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. بينما قد تعني الأسواق المالية غير المطورة أن الدولة ليست في وضع يمكنها من التعامل مع تدفق الاستثمار المباشر.

2.2 دراسة M.T. Magombeyi و N.M. Odhiambo سنة 2017 بعنوان العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر في جنوب أفريقيا Causal relationship between FDI and poverty reduction in South Africa وعالج الباحثان إشكالية الحد من الفقر في جنوب إفريقيا وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد اتجاه السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر، وقد قاما بتحليل بيانات سلاسل زمنية الخاصة بدولة جنوب إفريقيا، وقد اعتمدا على منهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لاختبارات السببية المستندة إلى نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، للمتغيرات الآتية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر

المعيشية، معدل وفيات الرضع، متوسط العمر المتوقع كمؤشرات للحد من الفقر، وهذا في الفترة مابين للفترة 1980-2014 وكانت النتائج كالآتي:

- كشفت نتائج هذه الدراسة عن علاقة سببية أحادية الاتجاه مميزة من الحد من الفقر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والمدى الطويل عندما يكون الحد من الفقر يقاس بمتوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع. ومع ذلك ، فشلت الدراسة في إيجاد أي علاقة سببية ، بصرف النظر عن الوقت المدروس ، عندما يتم قياس الحد من الفقر من خلال الإنفاق الاستهلاكي للأسر. وبالتالي يمكن أن نستنتج أن العلاقة السببية بينهما حساسة للمؤشر المستخدم لقياس مستوى الحد من الفقر.

3.2 دراسة قام بها الباحثان السابقان (M.T. Magombeyi و N.M. Odhiambo) سنة 2018 بعنوان *FDI inflows and poverty reduction in Botswana: an empirical investigation*، وعالج الباحثان إشكالية الحد من الفقر في بوتسوانا والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا إيجابيا في الحد من الفقر، كما اعتمدا على منهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لاختبارات السببية المستندة إلى نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، من خلال المتغيرات المفسرة: الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، ومعدل وفيات الرضع، ومتوسط العمر المتوقع، بينما تشمل المتغيرات التفسيرية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و ومتغيرات التحكم الأخرى (رأس المال البشري (HK) التي تم التقاطها من خلال إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية. مستوى السعر (CPI) الذي تم تسجيله بواسطة مؤشر أسعار المستهلك ، والانفتاح التجاري (TOP) الذي تم تسجيله من خلال تجميع الواردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والبنية التحتية (FTL) بواسطة خطوط الهاتف الثابتة. وقد قاما بتحليل بيانات سلاسل زمنية للفترة 1980-2014 الخاصة بدولة بوتسوانا، وكانت النتائج كالآتي:

- كشفت نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الحد من الفقر على المدى القصير وتأثير سلبي على المدى الطويل عند استخدام متوسط العمر المتوقع كتدبير للحد من الفقر. عند استخدام معدل وفيات الأطفال كوسيلة للحد من الفقر ، يتم تسجيل علاقة غير مهمة على المدى الطويل والمدى القصير. يتأكد التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر على المدى القصير عندما يتم استخدام الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية كبديل للحد من الفقر ، بينما يتم الإبلاغ عن علاقة غير مهمة على المدى الطويل.

4.2 دراسة قام بها الباحثون Fayyaz Ahmad, Muhammad Umar Draz , Lijuan Su, Ilhan

Ozturk , Abdul Rauf and Shahid Ali في سنة 2019، بعنوان تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، Impact of FDI Inflows on Poverty Reduction in the ASEAN and SAARC Economies وعالج الباحثون إشكالية الحد من الفقر في دول اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي و رابطة دول جنوب شرق آسيا، والهدف من هذه الدراسة هو إعادة التحقيق في تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية أو الحد من الفقر في هذه الاقتصاديات باستخدام نماذج Panel، وقد اعتمد الباحثون على المتغيرات الآتية: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الواحد ومؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهذا خلال الفترة ما بين 1990 - 2014 وكانت النتائج كالآتي:

- أظهرت النتائج العلاقة الإيجابية وذات الأهمية القوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر في آسيا. ومع ذلك ، فإنه يشير إلى اختلافات كبيرة بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. بشكل عام ، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير أكبر على الرفاهية في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مقارنة بدول الآسيان.

من خلال عرض هذه الدراسات السابقة يظهر لنا مدى التوافق بشأن وجود علاقة سببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس في حد ذاته علاجاً شاملاً لتحقيق مستوى منخفض من الفقر إلا أن هذا لا ينفي وجود تباين فيما بينها خاصة في طبيعة العلاقة على المستويين القصير والطويل، كما تبقى العلاقة السببية بينهما حساسة للمؤشر المستخدم لقياس مستوى الحد من الفقر، وقد تتفق الدراسة التي بين أيدينا مع الدراسات السابقة في اختيار المتغيرات المستخدمة في النموذج إلا أن أكثر ما يميزها هو دراسة حالة الجزائر خاصة وأنها تغطي الفترة التي بدأت فيها الجائحة العالية كوفيد 19.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في الجزائر:

1.3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.1.3. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، قد تزايدت هذه الظاهرة خاصة مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة WTO سنة 1995، وازدياد حركة الإنفتاح التجاري عبر العالم، وبداية الألفية الجديدة.

أ. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): وجاءت هذه المنظمة بتعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو النشاط الذي يتموقع بواسطته المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته، ويقوم فيه بتحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل وفوائد دائمة وذلك بإنشاء شركة أو فرع، أو توسيعهما، أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها، كذلك يتضمن هذا الاستثمار المعاملات الرأسمالية ما بين الطرفين الأجنبي والمحلي (OECD, 1996) .

ب. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): وعرفه على أنه " ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر الأجنبي من أن تكون له علاقة طويلة الأجل تعكس اهتماماته في مراقبة الشركة المتواجدة في بلد مضيف غير بلد إقامته، من خلال المشاركة الفاعلة في القرارات العملية، الإدارية والإستراتيجية لتلك المؤسسة (UNCTAD, 2009).

ج. تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) : "يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التي يحصل من خلالها المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة عبر علاقة طويلة الأجل مع مستثمر وطني في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي، إما نتيجة للملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة للاشتراك في رأس مال المشروع (IMF, 1993)، ويعد الاستثمار أجنيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها إضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي نقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي في شكل أسهم" (IMF, 2004).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينفذ عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وأن مفهومه لا يقتصر فقط على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المعنوية، بل هو عبارة عن المساهمة في مشروع ما عن طريق جلب الخبرة و المهارة و التكنولوجيا و المعرفة الفنية من خارج حدود البلد الأصلي بهدف تحقيق الأرباح. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر فلا بد من التعريف بها كالتالي:

2.1.3. تعريف الشركات متعددة الجنسيات (MNCs):

أ. تعريف الأمم المتحدة (UN) : قدمت الأمم المتحدة (The United Nations) تعريف رسمي للشركات متعددة الجنسيات، وهي الشركة التي (Morschett, Schramm-Klein, & Zentes, 2010) :

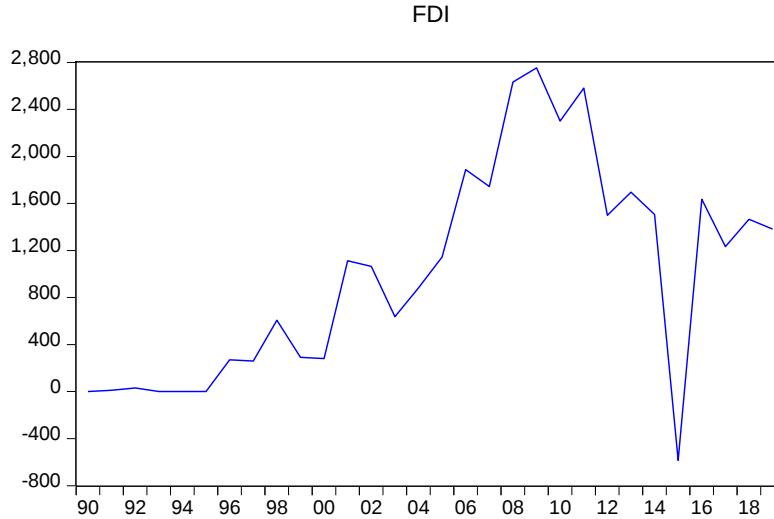
- تعمل داخل نظام مؤلف من صنع القرار و الذي يربط السياسات ويقود الى إستراتيجية مشتركة من خلال اتخاذ قرار أو عدة قرارات من مركز الشركة.
- تمتلك وحدات في دولتين أو أكثر والتي لها شكلها القانوني، كما توجه نشاط هذه الوحدات.
- وحداتها تكون جد متصلة ومرتبطة بالملكية وبالمقابل واحدة من بينها أو أكثر يمكن أن تكون قادرة على ممارسة تأثير هام على نشاطات الوحدات الأخرى من خلال مشاركة المعرفة، الموارد و المسؤوليات.
- كما عرفها Lilienthal (1960) على أنها الشركة التي لها مقر في دولة واحدة ولكنها تعمل حسب قوانين دول أخرى (Andea, 2010).
- ويمكن تعريفها على أنها تلك الشركات التي تمتلك فروعا أو عمليات في دول أخرى تابعة لمقرها الرئيسي في البلد الأم وتقود عجلة الاستثمارات الأجنبية العالمية.

3.1.3. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019:

سعت الجزائر من خلال تطبيق برامج التنمية المختلفة لجذب المزيد من رأس المال الأجنبي، وهذا ما كان له الأثر على حجم التدفقات الواردة وسنلاحظ ذلك في الرسم البياني الآتي (اعتمادا على الملحق رقم (01): من الشكل أدناه نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الفترة 1990 – 2000 قد تميز بفترة ركود وخاصة فترة ما قبل 1995 وهي التي تميزت بمرور البلاد بأزمة سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة وعلى كل المستويات، لتأتي بعدها مرحلة التحسن حيث تجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عتبة المليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر في سنة 2001، لتبدأ بعدها التدفقات في الإرتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2009 بأكثر من 2.7 مليار دولار. لكن هذه الحالة ما لبثت أن تغيرت خلال السنوات اللاحقة لتعرف هذه المرحلة تراجعا حادا لتبلغ أدنى مستوى في سنة 2015 بأقل من 584 مليون دولار، لتعود من بعدها في الإرتفاع من جديد، والشيء الملاحظ أن هذه الحركة تتناسب طرديا مع تقلبات أسعار النفط خاصة وأن قطاع المحروقات هو الركيزة التي يقوم هذا الاقتصاد الجزائري والنسبة الأعظم من الاستثمارات الأجنبية موجهة لهذا القطاع، حيث مثلا قدرت هذه النسبة سنة 2015 ما يقارب 94.54 %، ما يعني أن المصدر الأساسي إن لم نقل الوحيد للعمولات الأجنبية هو النفط ما يجعل الجزائر ذات اقتصاد ريعي (رحماني، 2019).

الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10 اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي WorldBank

2.3. الفقر والتفاوتات في توزيع الدخل:

يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتنوعة الأسباب حيث تلعب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والغير اقتصادية على تغديتها ونموها خصوصا ما تعلق منها بالأسمال البشري.

1.2.3. مفهوم الفقر:

قد لا يكون من السهل الحصول على تعريف عالمي دقيق للفقر حيث يتم التطرق إليه من زوايا مختلفة من قبل الباحثين ووجود العديد من المؤشرات الدالة عليه، ومع ذلك يمكن تقديم بعض التعريفات فيما يلي:

- وفقا لـ EKPE الفقر هو ندرة عامة أو حالة شخص يفتقر إلى قدر معين من الممتلكات المادية أو المال (Adekoya, 2018).
- أما LIPTON فعرفه على أنه "يعد الشخص فقيرا في أي وقت إذا وفقط كانت موارده الاقتصادية غير كافية" (الوالي و بن شلاط، 2017)
- في حين عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر بأنه: عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستويات المعيشة (طعان، 2010).
- ويمكن تعريف الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق حد معين من مستوى المعيشة بناء على محدودية الموارد المادية أو المالية.

2.2.3. اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل:

تعتبر اللامساواة من أحد أعقد المشاكل الاجتماعية التي تسعى الحكومات والشعوب وكذا المنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي على حد سواء إلى الحد من مستوياتها و التخفيف من آثارها السلبية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعرف معدلات تفاوت كبيرة وحيث لا يكون يكون هناك تقسيم عادل للثروات.

3.2.3. مؤشرات قياس اللامساواة:

أ. منحنى لورنز Lorenz: استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي M.O.Lorenz عام 1950، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو توزيع الثروة أو غيرها، وهو واحد من أهم الاستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخل (الطبولي، 1990). والجدول التالي يبين بعض احصاءات السكان في الجزائر مقسمة حسب فئات الدخل بالنسبة للسنوات 1988، 1995، و2011 وهي البيانات الوحيدة المتوفرة بالنسبة للجزائر من قاعدة بيانات البنك الدولي.

يظهر الجدول رقم (01) أن حصة الدخل بالنسبة للمستويات الدنيا للدخل في الجزائر (من حصة أدنى 20% من الدخل حتى أدنى 60 %) في ارتفاع مستمر لكن بنسب غير عالية مما يعني أن الفقراء في الجزائر يزدادون فقرا وهذا بالرغم من أن نسبة عدد السكان لأعلى 20 في المائة من السكان في تراجع مستمر وملحوظ، ما يعني أن معدلات التفاوت في الدخل في تراجع مستمر.

الجدول رقم (01): بعض احصاءات السكان في الجزائر مقسمة حسب فئات الدخل

السنة	1988	1995	2011
عدد السكان	24.443.467	28.757.785	36.661.444
عدد سكان حصة الدخل لأدنى 20 في المائة من السكان	1.613.269	2.013.045	3.446.176
نسبة عدد السكان لأدنى 20 في المائة من السكان	6,6 %	7 %	9,4 %
عدد سكان حصة الدخل لثاني 20 في المائة من السكان	2.615.451	3.335.903	5.022.618
نسبة عدد السكان لثاني 20 في المائة من السكان	10,7 %	11,6 %	13,7 %
عدد سكان حصة الدخل لثالث 20 في المائة من السكان	3.642.077	4.658.761	6.415.753
نسبة عدد السكان لثالث 20 في المائة من السكان	14,9 %	16,2 %	17,5 %
عدد سكان حصة الدخل لرابع 20 في المائة من السكان	5.035.354	6.499.259	8.175.502

نسبة عدد السكان لرابع 20 في المائة من السكان	% 20,6	% 22,6	% 22,3
عدد سكان حصة الدخل لأعلى 20 في المائة من السكان	11.537.316	12.250.816	13.601.396
نسبة عدد السكان لأعلى 20 في المائة من السكان	% 47,2	% 42,6	% 37,1

SOURCE : (WorldBank, 2021).

ب. معامل جيني (GINI INDEX) : يعتبر معامل جيني أكثر المقاييس استعمالا وانتشارا على الإطلاق لقياس التفاوت سواء للدخل، الإنفاق، الإستهلاك أو الثروة بصفة عامة. وتتراوح قيمته بين الصفر ممثلة نقطة المساواة المطلقة والواحد الممثل عن اللامساواة المطلقة، وقد قام بطرحه عالم الرياضيات الإيطالي Gini سنة 1912. بهدف إعطاء مقياس جبري للتفاوت في توزيع الدخل ويعتمد هذا المؤشر أساسا على منحني لورنز والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (02): احصاءات مؤشر جيني للتفاوت بالجزائر مع دول أفضل وأسوأ مؤشر:

السنة	مؤشر جيني للتفاوت بالجزائر	مؤشر جيني للتفاوت (لأسوأ دولة جنوب افريقيا)	مؤشر جيني للتفاوت (لأفضل دولة أكرانيا)
1988	40,2%	59,30%	29,70%
1995	35,3%	60,70%	39,30%
2011	27,6%	63,40%	24,60%

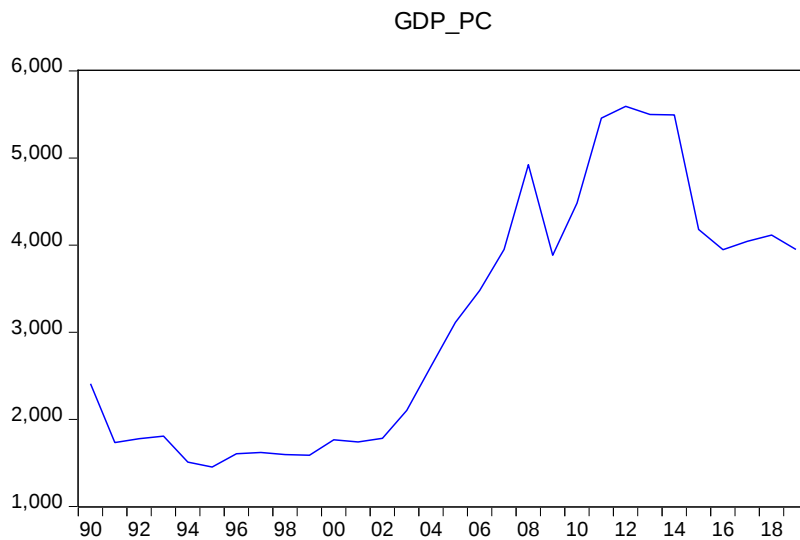
Source : (IndexMundi, 2021)

الشي الملاحظ من خلال الجدول هو أن مؤشر جيني للتفاوت في تراجع مستمر وملحوظ، كما يعتبر مؤشرا جيدا خاصة وأن الجزائر تحتل المرتبة 148 من بين 159 دولة شملها التصنيف وهي صاحبة أفضل تصنيف في قارة افريقيا وهذا راجع للعديد من العوامل ولعل أهمها هو الإنفتاح على السوق العالمي كما أسلفنا وتحسن الظروف الأمنية للبلاد، والأمر الذي يجب التنويه إليه أن هذه البيانات هي الوحيدة المتوفرة بالنسبة للجزائر من خلال قاعدة بيانات موقع الإحصاءات الشهير IndexMundi.

4.2.3. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990 – 2019:

إن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان. والرسم البياني الآتي (اعتمادا على الملحق رقم (01)) يبين المعطيات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (02): نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر 1990 - 2019 (الوحدة بالدولار الأمريكي).



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10 اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي WorldBank

من خلال معطيات الرسم البياني أعلاه والملحق رقم (01) يظهر لنا أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي قد عرف فترات من الاستقرار حيث تميزت الفترة من سنة 1990 إلى 1994 بفترة التراجع الحاد فقد هبط من 2408,68 \$ إلى 1507,86 \$ وهي أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، وهي فترة عز الأزمة السياسية والإقتصادية للبلاد، كما أسلفنا وفي هذه الفترة فقد تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حاد، تلتها فترة الركود من سنة 1995 إلى سنة 2002، لكن مع بداية تحسن الظروف الأمنية والسياسية وبالموازاة مع عودة المستثمرين عاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يتعرف التحسن ابتداء من سنة 2003 حيث بلغ 2103,41 دولار أمريكي ليبلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بحدود 5592,25 \$ وبمعدل نمو فاق 165,80 % مقارنة بسنة 2003، وهي الفترة التي عرفت أفضل انتعاش لأسعار البترول، ثم ما لبث أن عرف بعض الإستقرار في سنوات 2014 و 2015، ليتأتي بعدها فترة التراجع لكن بنسب غير كبيرة حيث تراجع إلى 3946,4 \$ سنة 2016 بنسبة تراجع بلغت 29 % مقارنة بسنة 2012.

4. دراسة قياسية لتأثير الاستثمارات الأجنبية على مستويات الفقر في الجزائر:

سنقوم من خلال هذه الدراسة بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019 وهذا من خلال عرض البيانات الخاصة بكل من تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ومعدل الإنفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للفقر ممثلا للمتغير التابع وعرض التمثيلات البيانية الخاصة بكل منها.

1.4. الطريقة والأدوات:

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL والتحقق من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود ليتم بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ويتميز هذا الاختبار عن بقية الطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك (أنجل وجرانجر وجوهانسن) في أنه لا (يتطلب أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة سواء كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2) كما أن نتائج تطبيقه تصبح أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (حجم العينة صغير) مقارنة بالطرق الأخرى، ويمكننا هذا الاختبار من تقدير معادلتين الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، كما أنه يأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني لكل سلسلة زمنية على حدى وهذا ما يسمح بالحصول على أفضل النتائج.

2.4. المتغيرات والبيانات:

نستعمل في دراستنا بيانات تغطي الفترة 1990 – 2019 بالنسبة للجزائر، وقد تم الاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي WorldBank في الحصول على البيانات المطلوبة والتي تظهر في الملحق رقم (01)، ويمكن الحصول عليها من خلال الرابط الآتي:

<https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>

إن اختيار هذه المتغيرات قد تم على أساس الجانب النظري لهذا البحث وكذلك الدراسات السابقة المشابهة والتي لها علاقة بموضوع البحث. وليكون النموذج صالحا وملائما للتقدير فقد تم الإعتماد على بيانات كل المتغيرات التابعة والمتغير المستقل في شكل نسب مئوية.

فبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم الإستعانة بثلاثة متغيرات نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية الواردة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم أي الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، ومعدل الانفتاح التجاري محسوبا من مجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة للمتغيرات التابعة ، فبالنظر إلى أن محددات الفقر عديدة إلا أنه قد تم حصر الدراسة على متغير واحد وهو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) والذي قد أعتمد في أغلب الدراسات السابقة وكذلك بسبب توفر البيانات خاصة وأن بعض من أهم المؤشرات لا تتوفر فيها معطيات لسنوات التي تغطيها الدراسة مجتمعة (1990-2019).

3.4. الاختبارات التشخيصية للمتغيرات:

1.3.4. اختبار التوزيع الطبيعي :

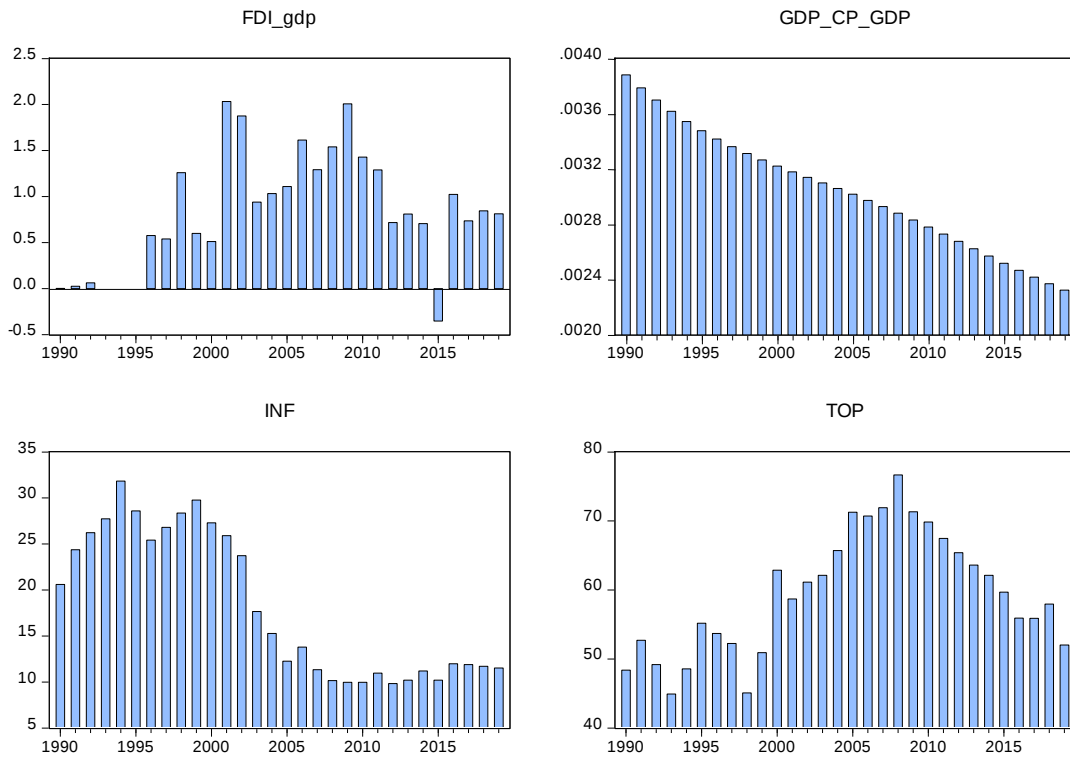
من الضروري قبل بداية عملية التقدير، اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (Normality Test)، من خلال إجراء اختبار (Jarque & Bera, 1987) ومن قراءة مخرجات برنامج Eviews.10، تأكد لنا قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 %) لدى كل متغيرات الدراسة. كما تظهره نتائج الجدول والشكل البياني الآتيين:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي

المغيرات	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	نسبة الانفتاح التجاري	نسبة التضخم	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام
	GDP_PC_GDP	TOP	INF	FDI_GDP
قيمة Jarque-Bera	3.781382	1.318110	1.242306	0.713289
احتمالية Jarque-Bera	0.150967	0.517340	0.537325	0.700021

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

الشكل رقم (03): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

2.3.4. اختبار الإستقرارية (السكون) :

إن نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع السلاسل تؤكد وجود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 10 % كحد أقصى، أما عند إخضاع الفروق الأولى للسلاسل لنفس الاختبارين يؤكد على استقرارية السلاسل عند الفرق الأول، وبالتالي فإنها متكاملة من الدرجة الأولى.

3.3.4. اختبار التكامل المشترك :

بعد قراءة مخرجات برنامج EViews.10 تأكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي أن الاختبار يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة ($F\text{-statistic}=8,999912$) أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى ($I(1)=4.08$) عند مستوى الدلالة ($\text{signif}=5\%$).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)

الاختبار الإحصائي	القيمة	N عدد المتغيرات المستقلة
إحصائية F	8,999912	3
المعنوية/ N= 26	الحد الأدنى 10	الحد الأعلى 11
10 %	2,37	3,2
05 %	2,79	3,67
2.5 %	3,15	4,08
1 %	3,65	4,66

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10 .

4.3.4. مشكل الارتباط الذاتي :

والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج ، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.10 حيث تبين ما يلي: أن قيمة احتمالية ($\text{PROB.F}(2,8)=0.3243$)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 %)، أي أنها غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H_1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي.

5.3.4. عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH):

من خلال مخرجات برنامج EViews.10 يمكن ملاحظة أن قيمة احتمالية (Porob. $F(1,23)=0.5410$) أكبر من القيمة المحسوبة ($F \text{ statistic}=0.0385067$) كما أن قيمة احتمالية الاختبار غير معنوية عند مستوى المعنوية المفترض (5 %)، ما يعني قبول الفرض البديل (H_1) القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض العدم (H_0).

4.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج: سنتناول فيه الاختبارات الآتية:

1.4.4. التوزيع الطبيعي للنموذج:

من خلال إجراء اختبار (Jarque & Bera) ومن قراءة مخرجات برنامج Eviews.10 ، تأكد لنا قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera= 0.127471) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5 %).

2.4.4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative Sum):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%) ، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود، من خلال نتائج هذا الاختبار، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار الأول CUSUM لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالنسبة لإحصاء الاختبار الثاني CUSUMSQ فقد وقع الشكل هو كذلك داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%) بالنسبة للسنوات 2013 – 2016، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، وهو ما يظهر جليا من خلال الملحق رقم (02).

3.4.4. اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

والمترقب بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.1240) ، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%) ، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

4.4.4. معامل تصحيح الخطأ (ECM : Error Correction Model):

من خلال نتائج هذا الاختبار يمكن ملاحظة أن معامل التصحيح (Coefficient= -0.001200) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين (0,-1) ، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) ، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة % 01.20 خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

5.4.4. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد كبير من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، هو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاغتماد على معيار (AIC) تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول الآتي والملحق رقم (03) كما يلي:

الجدول رقم (05): الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC)

متغيرات النموذج	GDP_GDP_PC	FDI_GDP	INF	TOP
الإبطاء LAG	4	2	4	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10 .

من خلال نتائج مخرجات برنامج EViews.10 وبقراءة إحصائية فيشر (F-statistic=20.90902) ، أكبر من القيمة الجدولية، و Prob(F-statistic)=0.00000 أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) ، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H0) ونقبل الفرض البديل (H1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، نستعمل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared)، حيث بلغت $R^2=0.639572$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (63.95%) تغيرات معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والنسبة المتبقية (36.05%) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

5.4. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معاملات النموذج، ومن خلال مخرجات EViews.10، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5 %) في الأجل الطويل بالملحق رقم (04) والأجل القصير بالملحق رقم (05) تبين أنه:

1.5.4. في الأجل الطويل:

تتمثل معادلة التكامل المشترك الأجل الطويل فيما يلي :

$$EC = GDP_CP_GDP - (0.0007*FDI_GDP - 0.0000*INF - 0.0001*TOP + 0.0052$$

من خلال مخرجات برنامج EViews.10 في المدى الطويل نلاحظ عند مستوى المعنوية (5 %)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام (FDI_GDP) التي بلغت احتمالياتها (Prob=0.0042) وهي ذات دلالة ومعنوية إحصائية حتى عند مستوى المعنوية (10 %) ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بشكل إيجابي فالعلاقة طردية فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 0.007 %، في المقابل نجد أن كل من معدل التضخم (INF) ونسبة الإنفتاح التجاري (TOP) ليست ذات دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5 %) باعتبار أن احتماليته بلغت على التوالي (Prob=0.5785)، و (Prob=0.0192)، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل.

2.5.4. في الأجل القصير:

في الأجل القصير وبدون إبطاء احتمالية المتغيرات المستقلة بلغت احتمالية الاستثمار الأجنبي المباشر (Prob=0.0001) ومعدل التضخم (Prob=0.0002) وهما أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنهما ذوات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على المدى القصير، فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة $1.73E-07$ %. بينما معدل الانفتاح التجاري ليس ذو دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5 %) باعتبار أن احتماليته بلغت (Prob=0.0457) ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير.

5. الخاتمة:

لقد حاولنا عبر هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ومعدل الانفتاح التجاري و آثارها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم التوصل إلى:

1.5. النتائج:

تبين لنا من خلال الإختبارات التشخيصية للمتغيرات: التوزيع الطبيعي للبواقي، استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، ووجود تامل مشترك بين المتغيرات وعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين المتغيرات ووجود تجانس بين البيانات، كما أكدت الإختبارات التشخيصية للنموذج: التوزيع الطبيعي للنموذج و ملائمة الصيغة الخطية للنموذج ووجود علاقة على المدى الطويل والقصير، وهو ما ينفي الفرضية الأولى للدراسة التي تنفي وجود تأثير للإستثمارات الأجنبية على الفقر في الجزائر، كما ينفي كذلك الفرضية الثانية التي تنفي وجود تأثير بينهما على المدى القصير.

وكما أسلفنا فقد تبين لنا وجود علاقة طويلة المدى بين تدفقات الإستثمارات المباشرة و الفقر في الجزائر، كذلك بالنسبة للأجل القصير، لكنها تبقى ذات تأثير إيجابي ضعيف، بالنسبة لتأثير معدل التضخم على تخفيض معدلات الفقر فقد أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة على المستوى الطويل ووجود علاقة ضعيفة على المستوى القصير، كما ثبت كذلك عدم وجود أي علاقة سواء في الأجل الطويل أو القصير بين الانفتاح التجاري ومعدل الفقر.

2.5. التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي جد ضعيف على الفقر في الجزائر وبالتالي فالحل يمكن أن يكون في تشجيع الإستثمار المحلي ومنه يمكن طرح التوصيات الآتية:

- دعم و تشجيع المستثمر المحلي ماديا و ماليا مع تقديم دراسات أولية ونهائية حقيقية ومؤسسة على قواعد صلبة والحد من العراقيل البيروقراطية التي تبطئ في دخول لمشاريع حيز التنفيذ أو توسيع المشاريع القائمة، مع تشديد الرقابة على وكالات دعم الاستثمار والصناديق والوكالات الخاصة بالإستثمار الداخلي
- التعجيل في تطوير وعصرنة القطاع المصرفي تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال على المستوى العالمي، ولشراكه أكثر في تمويل المشاريع المحلية، ومنح الأولوية للبنوك في سبيل تحصيل مستحققاتها المالية العالقة بسبب المستثمرين المماطلين أو المتهربين، والتعجيل في

تطوير وإصلاح المنظومة الضريبية، وإنشاء مناطق حرة أكثر نظرا لتفضيل المستثمرين لهاذ النوع من حضاير الاستثمار.

- تحسين مستوى الإدارة والمؤسسات ذات الخدمة العمومية لأنه حسب دراسة قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2011 فإن الخلل الذي يعتري مناخ الإستثمار في الجزائر ليس راجعا لإفتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية هذه المؤسسات (بولعجين، 2020).

6. المراجع:

1.6. المراجع العربية:

- أبو قاسم عمر الطبولي. (1990). أساسيات الاقتصاد. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- بولعجين فايزة (2020) تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسساتية وانعكاسه على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -بالمقارنة مع بعض الدول العربية- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المجلد السادس، العدد الثاني، ص 420.
- العربي رحمانى. (ديسمبر، 2019). أثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. المجلة الدولية للأداء لاقتصادي(الرابع)، 39.
- صادق علي طعان. (2010). الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي، مقارنة اقتصادية. الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 33.
- فاطمة الوالي ، و مصطفى بن شلاط. (2017). طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، 23.
- ماجد أحمد عطا الله. (2010). إدارة الإستثمار. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

2.6. المراجع الأجنبية:

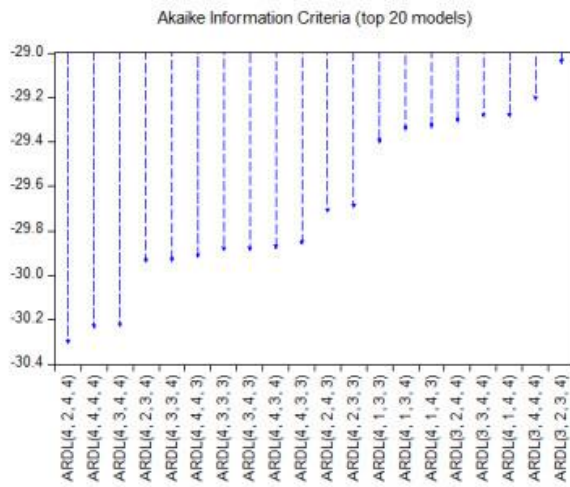
- Adekoya, O. (2018, 1). Impact of Human Capital Development on Poverty Alleviation in Nigeria. International Journal of Economics & Management Sciences, 7. doi:10.4172/2162-6359.1000544
- Andea, D. (2010). Perception Gaps Between Headquarters and Subsidiary Managers: Differing Perspectives on Subsidiary Roles and Their Implications. Wiesbaden: Gabler.
- IMF. (1993). Balance of Payments Manual and the System of National Accounts (5 ed.). Washington D. C: International Monetary Fund.
- IMF. (2004, November). Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's. Canada: Direct Investment Technical Expert Group (DITEG).

7. الملاحق:

الملحق رقم (01): بيانات متغيرات الدراسة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون دولار أمريكي)	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام (%)	نسبة التضخم (%)	الصادرات (بالمليار دولار أمريكي)	الواردات (بالمليار دولار أمريكي)	نسبة الانفتاح التجاري (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
FDI	FDI_GDP	INF	EXP	IMP	TOP	GDP.PC	GDP.PC_GDP	السنوات
0,330	0.000532	16,65	14,546	15,472	48,38	2408,689	0,00388	1990
11,640	0.025462	25,89	13,311	10,789	52,72	1731,611	0,00379	1991
30,000	0.062496	31,67	12,154	11,458	49,19	1776,037	0,00370	1992
0,001	0.000002	20,54	10,880	11,557	44,92	1807,329	0,00362	1993
0,001	0.000002	29,05	9,585	11,084	48,58	1507,865	0,00354	1994
0,001	0.000002	29,78	10,940	12,110	55,19	1452,269	0,00348	1995
270,000	0.575184	18,68	13,970	11,240	53,71	1603,938	0,00342	1996
260,000	0.539667	5,73	14,890	10,280	52,24	1619,806	0,00336	1997
606,600	1.258826	4,95	10,880	10,850	45,09	1596,004	0,00331	1998
291,600	0.599499	2,65	13,692	11,081	50,93	1588,348	0,00327	1999
280,100	0.511237	0,34	23,051	11,390	62,86	1764,974	0,00322	2000
1113,106	2.033225	4,23	20,084	12,052	58,70	1740,642	0,00318	2001
1064,960	1.876230	1,42	20,153	14,548	61,13	1781,837	0,00314	2002
637,880	0.939927	4,27	25,958	16,204	62,13	2103,413	0,00310	2003
881,850	1.033522	3,96	34,175	21,884	65,70	2609,946	0,00306	2004
1145,340	1.109842	1,38	48,714	24,844	71,28	3113,101	0,00302	2005
1888,170	1.613470	2,31	57,120	25,652	70,73	3478,655	0,00297	2006
1743,330	1.291573	3,68	63,531	33,568	71,94	3950,519	0,00293	2007
2631,710	1.539006	4,86	82,036	49,095	76,68	4923,629	0,00288	2008
2753,760	2.006957	5,74	48,534	49,330	71,32	3883,261	0,00283	2009
2301,230	1.427493	3,91	61,975	50,656	69,87	4480,799	0,00278	2010
2580,626	1.290187	4,52	77,581	57,375	67,47	5455,854	0,00273	2011
1499,447	0.717232	8,89	77,123	59,612	65,40	5592,257	0,00267	2012
1696,867	0.808977	3,25	69,659	63,767	63,61	5499,581	0,00262	2013
1506,733	0.704710	2,92	64,611	68,262	62,15	5493,026	0,00257	2014
-584,528	-0.352169	4,78	38,460	60,622	59,70	4177,893	0,00252	2015
1636,300	1.022471	6,40	33,404	56,097	55,93	3946,444	0,00247	2016
1232,342	0.736213	5,59	37,934	55,604	55,88	4044,277	0,00242	2017
1466,082	0.843750	4,26	44,523	56,195	57,96	4114,715	0,00237	2018
1381,890	0.812933	1,95	38,367	50,103	52,04	3948,343	0,00232	2019

الملحق رقم (03) مخطط أفضل نموذج



الملحق رقم (04) معادلة الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/22/22 Time: 11:43
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.00E-06	7.39E-07	6.756100	0.0001
GDP_CP_GDP(-1)*	-0.000968	0.000264	-3.670019	0.0083
FDI_GDP(-1)	6.89E-07	7.32E-08	9.401515	0.0000
INF(-1)	-6.75E-09	1.19E-08	-0.565790	0.5871
TOP(-1)	-1.24E-07	1.40E-08	-8.870322	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.102005	18.19725	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383274	0.193928	-7.132939	0.0001
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422635	0.107740	3.922735	0.0044
D(FDI_GDP)	1.73E-07	4.01E-08	4.303867	0.0026
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	4.78E-08	-3.993699	0.0040
D(INF)	-2.04E-08	6.80E-09	-2.999003	0.0171
D(INF(-1))	-2.36E-08	9.36E-09	-2.519779	0.0358
D(INF(-2))	-2.75E-08	4.78E-09	-5.745479	0.0004
D(INF(-3))	-8.52E-09	4.04E-09	-2.108806	0.0680
D(TOP)	-9.54E-09	7.10E-09	-1.343546	0.2160
D(TOP(-1))	1.20E-07	8.82E-09	13.66138	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	8.83E-09	8.840840	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	6.37E-09	2.758642	0.0247

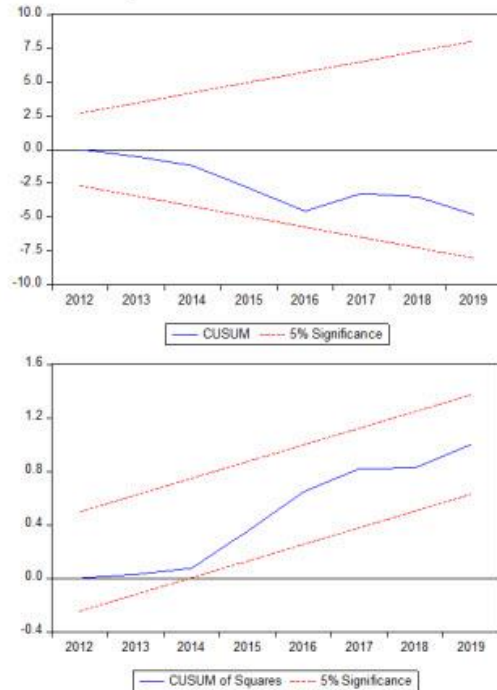
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_GDP	0.000711	0.000180	3.959766	0.0042
INF	-6.97E-06	1.20E-05	-0.579003	0.5785
TOP	-0.000128	4.38E-05	-2.924368	0.0192
C	0.005162	0.001712	3.016093	0.0167

$$EC = GDP_CP_GDP - (0.0007*FDI_GDP - 0.0000*INF - 0.0001*TOP + 0.0052)$$

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	38.81061	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم (02) اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج



الملحق رقم (05) معادلة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP_CP_GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/22/22 Time: 11:41
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_CP_GDP(-1))	1.856203	0.063160	29.38893	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-2))	-1.383273	0.097642	-14.16675	0.0000
D(GDP_CP_GDP(-3))	0.422634	0.040858	10.34402	0.0000
D(FDI_GDP)	1.73E-07	2.32E-08	7.458610	0.0001
D(FDI_GDP(-1))	-1.91E-07	3.47E-08	-5.495039	0.0006
D(INF)	-2.04E-08	3.20E-09	-6.371842	0.0002
D(INF(-1))	-2.36E-08	3.49E-09	-6.760021	0.0001
D(INF(-2))	-2.75E-08	2.92E-09	-9.396868	0.0000
D(INF(-3))	-8.52E-09	2.49E-09	-3.418479	0.0091
D(TOP)	-9.54E-09	4.04E-09	-2.363780	0.0457
D(TOP(-1))	1.20E-07	7.06E-09	17.07022	0.0000
D(TOP(-2))	7.81E-08	6.24E-09	12.50727	0.0000
D(TOP(-3))	1.76E-08	4.10E-09	4.290249	0.0027
CointEq(-1)*	-0.000968	5.67E-05	-17.06105	0.0000

R-squared	0.999983	Mean dependent var	-4.98E-05
Adjusted R-squared	0.999965	S.D. dependent var	7.96E-06
S.E. of regression	4.70E-08	Akaike info criterion	-30.60421
Sum squared resid	2.65E-14	Schwarz criterion	-29.92678
Log likelihood	411.8548	Hannan-Quinn criter.	-30.40914
Durbin-Watson stat	2.080349		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	38.81061	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66